

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

الدورة الثانية

جنيف، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣

مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين تقرير مقدم من النرويج

١- يعرض هذا التقرير الخطوات التي اتخذتها النرويج لتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة والفقرة ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ بشأن "مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين". ويركز هذا التقرير على الخطوات العملية الثلاث عشرة الواردة في الوثيقة الختامية لعام ٢٠٠٠ التي هي أحدث وثيقة تتناول بتفصيل الالتزامات المحسدة في المادة السادسة و"المبادئ والأهداف".

الخطوة ١ - معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

٢- وقعت النرويج وصدقت على المعاهدة في مرحلة مبكرة. ويظل الانضمام إليها على نطاق عالمي وبدء نفاذها في وقت مبكر يشكلان أولوية عالية. وقد سعت النرويج لتحقيق هذه الغاية عن طريق الترويج بشكل نشط للتوقيع والتصديق على المعاهدة ومن خلال دعم جهود اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في فيينا الرامية إلى تنفيذ آلية التحقق من هذه المعاهدة.

٣- وأثناء الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة المعقودة في الخريف الماضي، قام وزير الشؤون الخارجية النرويجي، السيد يان بيترسن، بالتوقيع على بيان وزاري مشترك صدر دعماً لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٤- وقد أبدت النرويج في مناسبات عديدة، وبالذات في المؤتمرين المكرسين للمادة الرابعة عشرة وداخل اللجنة الأولى التابعة للأمم المتحدة، وجهة النظر القائلة بأن من الأهمية الحيوية بمكان أن تعمد القوى النووية إلى التصديق على المعاهدة دون تأخير، وأن تعمد باقي الدول الأطراف المدرجة في المرفق الثاني بالمعاهدة إلى القيام بنفس العمل. وتسريعاً لعملية التصديق قدمت النرويج مساعدة مالية لنخبة من البلدان من خلال اللجنة التحضيرية في فيينا.

الخطوة ٢ - الوقف الاختياري للتجارب

٥- من الأهمية بمكان أن تظل عمليات الوقف الاختياري للتجارب النووية سارية ريثما يبدأ نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. بيد أن النرويج ترى أن الوقف الاختياري المفروض على النفس لا يمكن أن يحل محل الالتزام الملزم قانوناً الذي يمثله التوقيع والتصديق على المعاهدة.

٦- وتنشئ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية نظاماً للرصد الشامل والتحقق بعيدي المدى قادراً على استشعار كافة التفجيرات النووية ذات الصلة. ونظام التحقق هذا يمثل على هذا النحو لب المعاهدة. ومن شأن التنفيذ التام والباكر لنظام الرصد الدولي دون انتظار بدء نفاذ المعاهدة أن يشكل إجراءً مهماً لبناء الثقة والأمن. وهناك ست محطات للرصد تضم ما مجموعه ١١٩ أداة ميدانية موزعة في الإقليم النرويجي كجزء من نظام الرصد الدولي. ومع التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٩ أنشئت شبكة المصفوفات الاهتزازية النرويجية (NORSAR) بوصفها مركز البيانات الوطنية النرويجي للتحقق من المعاهدة.

الخطوة ٣ - معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية

٧- ترى النرويج أن من أعلى أولويات مؤتمر نزع السلاح بدء التفاوض حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تكون غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق الفعال منها. ومثل هذه المعاهدة هي الخطوة المنطقية المقبلة المدرجة في جدول أعمال المراقبة المتعددة الأطراف للأسلحة وهي أساسية إذا ما أريد تحقيق تقدم في مجال عدم الانتشار.

٨- وما دام المأزق قائماً داخل مؤتمر نزع السلاح، فإن النرويج ترحب بالعملية الموازية الجارية الرامية إلى تحديد وتقييم الجوانب التقنية لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وتقتضي الضرورة التصدي لمجال المواد المستخدمة في الأسلحة برمته وعلى نحو شامل. ويتعين على كافة الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبرم وتنفذ الترتيبات المتعلقة بوضع المواد الانشطارية التي لم تعد لازمة للأغراض العسكرية تحت رقابة نظام التحقق للوكالة الدولية للطاقة الذرية. والنرويج تنادي بمبدأ اللارجعة في التخلص من المواد الانشطارية لتأمين بقاء المخزونات الزائدة من هذه المواد خارج الدورة العسكرية. ولهذا الغاية لا بد من عملية الرصد التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الخطوة ٤ - نزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح

٩- أعربت النرويج عن قلقها إزاء استمرار المأزق داخل مؤتمر نزع السلاح وأيدت الجهود الرامية إلى الموافقة على برنامج عمل يشمل المبادرة الإقليمية الشاملة الصادرة عن الرؤساء الخمسة السابقين للمؤتمر. والمأزق الذي يواجهه في مؤتمر نزع السلاح يمنع أعضائه من التصدي أيضاً لقضية نزع السلاح النووي.

الخطوة ٥ - مبدأ اللارجعة

١٠- أعربت النرويج مراراً وتكراراً عن تأييدها لمبدأ اللارجعة في مراقبة الأسلحة ونزع السلاح النووي.

الخطوة ٧ - اتفاقات الأسلحة الاستراتيجية

١١- ترحب النرويج بالاتفاق المعقود بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن معاهدة جديدة لإجراء تخفيضات إضافية في الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية وهي تأمل في أن تتم عما قريب المصادقة على هذه المعاهدة. ومن شأن التخفيضات التي تمس أعداد الرؤوس الحربية الاستراتيجية التي تم نشرها عملياً أن تمثل مساهمة مهمة في تنفيذ المقررات التي اتخذها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ وفي الاستقرار الاستراتيجي المتواصل والأمن المعزز في سياق دولي جديد. وعلى حين ترحب النرويج بالتخفيضات في الرؤوس الحربية النووية إلا أنها تؤكد على الحاجة إلى إجراء تخفيضات يمكن التحقق منها، تتصف بالشفافية ولا رجعة فيها.

الخطوة ٨ - المبادرة الثلاثية بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية

١٢- تتبنى النرويج وجهة النظر القائلة بأنه ينبغي التشديد على إتمام المبادرة الثلاثية بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنفيذها الكامل. ويمكن بذل جهود للتوسع في هذا الترتيب بحيث يشمل كافة الدول القادرة على إنتاج الأسلحة النووية مما يشكل خطوة مهمة صوب المراقبة الدولية للمخزونات الزائدة عن اللزوم من المواد الانشطارية والتخفيضات الأكبر في الأسلحة النووية.

الخطوة ٩ - الخطوات التي اتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية

١٣- تؤيد النرويج بقوة الشفافية المتزايدة فيما يتعلق بالترسانات النووية. وأثناء المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود منذ ثلاث سنوات خلت قدمنا مقترحات تحقيقاً لهذه الغاية نحن وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا.

١٤- وونادي أيضا بالشفافية من خلال إبرام بروتوكولات بضمانات إضافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحث كافة الدول التي لم توقع أو تصدق على بروتوكول كهذا أن تفعل ذلك دون إبطاء. والنرويج تؤيد وجهة النظر القائلة بوجوب أن تطبق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على كافة الأنشطة النووية للأغراض السلمية في الدول الأطراف كافة، وفقا للمعاهدة. ومما يؤسف له أن مجموعة قليلة من البلدان فحسب أبرمت اتفاقات الضمانات الشاملة حيث أن هذه الاتفاقات تعزز الثقة بأنه ليس هناك أية مواد أو أنشطة نووية غير معلنة. والتدابير التي يتضمنها البروتوكول الإضافي النموذجي للوكالة الدولية للطاقة الذرية تدابير مهمة بالنسبة للجهود التي تبذلها الوكالة من أجل تعزيز عدم الانتشار النووي وكمقياس جديد للتحقق. وهي تقوي فعالية نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٥- وقد رحبت النرويج بالإعلانين من طرف واحد الصادرين عن الرئيسين الأمريكي والروسي في ١٩٩١ - ١٩٩٢ اللذين أسفرا عن إزالة أعداد كبيرة من الأسلحة النووية التعبوية. وهذان الإعلانان لا يزالان في نظر النرويج ذوي أهمية وينبغي الحفاظ عليهما وتعزيزهما. ونحن نشجع اتخاذ تدابير في مجال الشفافية من قبيل التبليغ بتنفيذ هذين الإعلانين المهمين وتبادل المعلومات بين البلدين المعنيين على أساس من المعاملة بالمثل. ونود في هذا الصدد الإشارة إلى التدابير المتعلقة بالشفافية التي اقترحتها منظمة حلف شمالي الأطلسي على روسيا. والنرويج تأمل في أن ترى البدء الباكر بزيادة التفاوض حول إجراء تخفيضات ذات شأن في ترسانات الأسلحة النووية التعبوية.

الخطة ١١ - نزع السلاح العام والكامل

١٦- ما تزال قضايا مراقبة الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار تشكل عناصر محورية في السياسة الخارجية النرويجية.

١٧- وقد وضعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية خطة عمل لمكافحة الإرهاب النووي وتم إقرارها من جانب المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في آذار/مارس ٢٠٠٢. وقد ساهمت النرويج بما مقداره ١٣٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في الأنشطة المضطلع بها في إطار البرنامج الفرعي K 6 من خطة العمل بشأن الطوارئ النووية والإشعاعية. وقد وضع على ذمة الوكالة خبراء نرويجيون. واتفاقية الإبلاغ المبكر عن وقوع حادث نووي واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي يوفران أساسا سليما للتعاون الدولي. وتنفيذ هاتين الاتفاقيتين يحتاج، من ناحية أخرى، إلى التوطيد وتعزيز.

١٨- وما انفكت النرويج تقوم منذ أكثر من ١٠ سنوات بالتعاون الثنائي مع روسيا بشأن قضايا السلامة النووية. والنفائات الإشعاعية والوقود المستهلك يشكلان تحديا في وجه الجهود الرامية إلى تحقيق عدم الانتشار.

فالمناولة والتخزين المأمونين لمثل هذه المواد هدف أولي تنشده خطة العمل الترويجية للسلامة النووية في المنطقة الشمالية الغربية من روسيا. وقد أنفق الترويج، منذ عام ١٩٩٥ ما يزيد على ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على تدابير الأمان النووي في روسيا.

الخطوة ١٢ - تقديم التقارير

١٩- تعتقد الترويج أن التقارير الوطنية التي تقدمها الدول الأطراف ينبغي أن تتضمن معلومات منتظمة ومنهجية ومفصلة تبلغ بها الدول الأطراف الأخرى بهدف تحسين أداء عملية الاستعراض المعزز لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والترويج تبرهن، بتقديمها لتقريرها الوطني، على وجهة نظرها القائلة بأن تقديم التقارير عملية يجب أن تقوم بها كافة الدول الأطراف. ويجب أن تكون إجبارية بدلاً منها اختيارية.

الخطوة ١٣ - تطوير التحقق

٢٠- تؤيد الترويج زيادة تطوير وتعزيز قدرات التحقق وهي خطوة ترتبط ارتباطاً واضحاً بالخطوة المتعلقة بالامتثال.
